CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/14/5
14 January 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الرابع عشر
نيروبي، 10-21 مايو/أيار 2010
البند 3-1-4 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض متعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية[1]

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - مقدمة

1- طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 15 من المقرر 18/9-ألف، أن يعقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات ولاستعراض التقدم المحرز في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية. وفي الفقرة 25 من نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، بينما كان يبت في عملية التحضير لاستعراض متعمق في اجتماعه العاشر لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، أن يعد الاستعراض المتعمق باستعمال المعلومات المتضمنة في التقارير الوطنية الرابعة، وقواعد البيانات العالمية والإقليمية ذات الصلة ونتائج حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية المذكورة أعلاه، ضمن جملة مصادر، وأن يقترح السبل والوسائل لتعزيز تنفيذ برنامج العمل؛ وذلك لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

2- وبناء عليه، عقد الأمين التنفيذي حلقات عمل إقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا الوسطى والشرقية، في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2009، بمساعدة مالية سخية من المفوضية الأوروبية، والجمهورية التشيكية، وألمانيا، والهند، وكولومبيا، وإسبانيا، وكندا، وبلجيكا وهولندا.

3- وفي الفقرة 24 من المقرر 18/9-ألف، دعا مؤتمر الأطراف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى مواصلة الإسهام في عملية استعراض برنامج العمل بشأن المناطق المحمية وللسبل والوسائل لتعزيز تنفيذ هذا البرنامج. وبناء عليه، نظم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، حلقة عمل دولية حول مستقبل برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، في جزيرة جيجو بجمهورية كوريا، في سبتمبر/أيلول 2009. وناقشت حلقات العمل الإقليمية نتائج حلقة العمل هذه، واقترحت مشاريع توصيات لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

* UNEP/CBD/SBSTTA/14/1

[1] يرد موجز تنفيذي وتوصيات مقترحة في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/5/Add.1.

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

4- وأعد الأمين التنفيذي هذه المذكرة التي تلخص التقدم المحرز على المستوى العالمي استنادا إلى أمور من بينها المعلومات الواردة في المرفق الثالث بالتقارير الوطنية الرابعة التي قدمتها الأطراف وعددها 65 تقريرا والمعلومات المجمعة من الأطراف والمنظمات في حلقات العمل الإقليمية، من أجل تسهيل استعراض تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية من جانب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر. وترد في وثيقة إعلامية معلومات أكثر تفصيلا وتقدم فيها أمثلة ودراسات الحالة. وقدمت أيضا تقارير حلقات العمل الإقليمية التي تبين التقدم المحرز على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي كوثائق إعلامية. ويحتوي القسم الثاني على موجز للمعلومات عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج العمل على المستوى العالمي. ويصف القسم الثالث العقبات الرئيسية التي واجهت البلدان عند تنفيذ برنامج العمل وبعض السبل والوسائل المقترحة للتغلب على هذه العقبات. وترد في الضميمة بالمذكرة الحالية التوصيات المقترحة لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر (UNEP/CBD/SBSTTA/14/5/Add.1).

5- وقد نشرت مسودة أولية لهذه المذكرة لغرض استعراض النظراء من 17 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 20 ديسمبر/كانون الأول 2009 وفقا للإخطار 2009-256 وتم إدراج التعليقات المستلمة حسبما هو ملائم.

ثانيا - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج العمل

6- وتجدر الملاحظة بأن النسب المئوية المستخدمة في هذا التقرير تعكس العدد الإجمالي للأطراف التي تتاح معلومات عنها، إما من التقارير الوطنية المستلمة أو من المعلومات التي تم تجميعها بصورة منفصلة. ولدى وصف التقدم العام، يشير تعبير "كله تقريبا" إلى 90 في المئة على الأقل (تقدم ممتاز)، وتشير كلمة "معظم" إلى 70 في المئة (تقدم جيد)، وكلمة "كثير" إلى 40 في المئة (تقدم معقول)، وكلمة "بعض" إلى 15 في المئة على الأقل (بعض التقدم)، وكلمة "قليل" إلى أقل من 15 في المئة (تقدم قليل جدا). ويرد في الجدول 1 أدناه عرض عام للتقدم المحرز.

الجدول 1: عرض عام للتقدم العالمي المحرز في تحقيق غايات برنامج العمل بشأن المناطق المحمية

الغاية	الهدف	التقدم المحرز
1-1	إنشاء وتعزيز الأنظمة الوطنية والاقليمية من المناطق المحمية تكون داخلة في شبكة عالمية كاسهام في الغايات العالمية المتفق عليها (بحلول **عام 2010 للمناطق الأرضية وعام 2012 للمناطق البحرية**).	تقدم جيد *بالنسبة للمناطق الأرضية؛ تقدم قليل جدا بالنسبة للمناطق البحرية*
2-1	بحلول **عام 2015** أن تكون جميع المناطق المحمية ونظم المناطق المحمية مدمجة في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا والقطاعات ذات الصلة، بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي، ومع مراعاة التوصيلية الإيكولوجية/ ومفهوم الشبكات الإيكولوجية اذا اقتضى الحال.	*بعض التقدم، من المرجح تحقيقه بشرط بذل جهود تنظيمية أكبر في السنوات الخمس القادمة*
3-1	إنشاء وتعزيز - بحلول **2010-2012** مناطق محمية عابرة للحدود وأشكال أخرى من التعاون بين المناطق المحمية المتجاورة عبر الحدود الوطنية، وشبكات إقليمية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، وتحسين التعاون الدولي.	*تقدم معقول، يمكن تحقيقه جزئيا إذا استمرت الاتجاهات الحالية*
4-1	بحلول عام **2012**، يكون لجميع المناطق المحمية إدارة فعالة تستعمل عمليات تخطيط المواقع قائمة على أساس العلم وبتشارك واسع فيها وتؤدي الى أهداف ومقاصد واستراتيجيات إدارية وبرامج رصد واضحة المعالم في مجال التنوع	*تقدم معقول، من المرجح تحقيقه جزئيا؛ ولكن التنفيذ الفعال ضعيف*

الغاية	الهدف	التقدم المحرز
	البيولوجي مع الاستمداد من ما هو موجود من منهجيات، وخطة إدارة طويلة الأجل مع إشراك فعال لأصحاب المصلحة.	
5-1	إيجاد آليات فعالة لتبين ومنع و/أو تخفيف الآثار السلبية للتهديدات الرئيسية التي تواجه المناطق المحمية، بحلول عام **2008**.	تقدم معقول *بالنسبة لتحديد التهديدات ولكن التخفيف والمنع ضعيفين*
1-2 و 2-2	2-1: إنشاء آليات لكفالة التقاسم المنصف للتكاليف والمنافع الناشئة عن إنشاء وإدارة المناطق المحمية (بحلول عام **2008**). 2-2: تحقيق الإشراك الفعال للمجتمعات الأصلية والمحلية مع احترام كامل لحقوقهم والاعتراف بمسؤولياتهم بما يتمشى مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية، وإشراك أصحاب المصلحة في إدارة المناطق المحمية القائمة وإنشاء وإدارة الجديدة منها (بحلول عام **2008**).	*بعض التقدم بالنسبة للأهداف في بعض المناطق؛ ومتأخر جدا بالنسبة لتلبية الأهداف على المستوى العالمي*
1-3	بحلول عام **2008** استعراض وتنقيح سياسات حسب الملائم، بما في ذلك استعمال التقييمات والحوافز الاجتماعية والاقتصادية، لتوفير بيئة تمكينية لدعم إنشاء وإدارة المناطق المحمية وأنظمة المناطق المحمية على نحو أكثر فعالية.	تقدم معقول، تم تحقيقه جزئيا *على المستوى العالمي*
2-3	بحلول عام **2010** تنفيذ برامج ومبادرات شاملة لبناء القدرات من أجل تنمية المعارف والمهارات على المستوى الفردي ومستوى المجتمعات والمؤسسات، ورفع المقاييس المهنية.	تقدم معقول، تم تحقيقه جزئيا *على المستوى العالمي*
3-3	بحلول عام **2010** تحسن كبير في إعداد وإحقاق ونقل تكنولوجيا ونهوج ابتكارية مناسبة للادارة الفعالة للمناطق المحمية، مع مراعاة مقررات مؤتمر الاطراف بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.	تقدم معقول، تم تحقيقه جزئيا *على المستوى العالمي*
4-3	بحلول عام **2008**، تقديم الموارد المالية والتقنية الكافية والموارد الأخرى لضمان الوفاء بتكاليف تنفيذ وإدارة النظم الوطنية والإقليمية بشكل فعال للمناطق المحمية، بما في ذلك من الموارد الوطنية والدولية، لا سيما لمساندة احتياجات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي والدول الجزرية الصغيرة النامية.	تقدم *قليل جدا، ومتأخر جدا بالنسبة لتلبية الهدف على المستوى العالمي*
5-3	بحلول عام **2008** أن يتم تعزيز كبير لوعي الجمهور وتفهمه لأهمية ومنافع المناطق المحمية.	تقدم جيد، تم تحقيقه جزئيا *على المستوى العالمي*
1-4	بحلول عام **2008** وضع وإقرار مقاييس ومعايير وأفضل الممارسات للتخطيط والاختيار والإنشاء والإدارة وتصريف الأمور (الحوكمة) للنظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية.	تقدم معقول *في إعداد المقاييس والمعايير وأفضل الممارسات، ولكن اعتماد هذه ضعيف على المستوى العالمي*
2-4	بحلول **2010** اعتماد الأطراف وتنفيذها لأطر للرصد والتقييم والإبلاغ بشأن كفاءة إدارة المناطق المحمية على مستوي المواقع والنظم الوطنية، والمناطق المحمية العابرة للحدود.	مقدم معقول، ويتم *إجراء مزيد من التقييمات ليمكن تحقيقه جزئيا على المستوى العالمي*
3-4	بحلول عام **2010** إقامة نظم وطنية وإقليمية لتخويل الرصد الفعال لتغطية المناطق المحمية وحالتها واتجاهاتها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ولتقديم المساعدة في تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالأهداف العالمية للتنوع البيولوجي.	تقدم معقول *في تغطية الرصد والاتجاهات من خلال قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية، ولكن حالة الرصد ضعيفة*
4-4	مواصلة تطوير المعارف العلمية ذات الصلة بالمناطق المحمية كمساهمة في إنشائها وفاعليتها وإدارتها.	تقدم جيد حتى *الآن*

الغاية 1-1: إنشاء وتعزيز الأنظمة الوطنية والإقليمية من المناطق المحمية تكون داخلة في شبكة عالمية كاسهام في الغايات العالمية المتفق عليها.

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول حتى الآن على المستوى العالمي بالنسبة للمناطق الأرضية؛ تقدم قليل جدا بالنسبة للمناطق البحرية.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تحليل الفجوات؛ إنشاء مناطق محمية جديدة؛ مناطق بحرية محمية.

7- أشارت كل الأطراف المبلغة تقريبا إلى إحراز تقدم نحو بلوغ الغاية 1-1. ومنذ عام 2008، كان هناك أكثر من 120 000 منطقة محمية وطنية معينة تغطي 21 مليون كيلومتر مربع من اليابسة والبحار. وبينما تغطي المناطق المحمية الأرضية المذكورة في قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية ما نسبته 12.2 في المئة من مساحة كوكب الأرض؛ فإن المناطق البحرية المحمية تشغل 5.9 في المئة فقط من المياه الإقليمية في العالم و0.5 في المئة فقط من البحار خارج الإقليم الوطني.[2] ومن بين 15 إقليما في العالم التي يعترف بها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC)، فإن تسع أقاليم (الأمريكتان، شرق وجنوب شرق آسيا، أفريقيا الشرقية والجنوبية، أفريقيا الغربية والوسطي، أوروبا، والكاريبي) بها 10 في المئة من مساحتها الأرضية كمناطق محمية،[3] بينما ثلاثة أقاليم فقط لديها أكثر من 10 في المئة من المناطق البحرية فيها محمية (أستراليا/نيوزيلندا، أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية). واستنادا إلى المعلومات المتاحة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتقارير الوطنية، أتاح 114 طرفا إلى اتفاقية التنوع البيولوجي معلومات عن تغطية المناطق المحمية كنسبة مئوية من المساحة الأرضية للبلد. ومن بين هذا العدد من الأطراف، احتفظ 68 بلدا بأكثر من 10 في المئة من أراضيها تحت الحماية (مع 33 بلدا بها أكثر من 15 في المئة من مناطقها الأرضية محمية)؛ و23 في المئة (26 بلدا) بها 5-10 في المئة وما نسبته 14.5 في المئة من البلدان (ست بلدان) بها أقل من 5 في المئة من أراضيها معينة كمناطق محمية.

8- ويبين عرض عام للمناطق المحمية المعينة على المستوى الوطني مع الأقاليم الإيكولوجية الأرضية في العالم أن 12 من بين 14 منطقة أحيائية أرضية بها أكثر من 10 في المئة من مساحتها محمية. وتعتبر المناطق الأحيائية في المروج المغمورة والسافانا من أكثر المناطق الأحيائية حماية، مع 42 في المئة من مساحتها تحت الحماية.[4] فقد سجلت المناطق الأحيائية للغابات الصنوبرية المدارية وشبه المدارية والمروج المعتدلة والسفانا والأحراج، سجلت حماية بنسبة تقل عن 10 في المئة، مع مساحة للأحراج بنسبة حوالي 5 في المئة تحت الحماية. غير أن هناك تباين في درجة الحماية للمناطق الإيكولوجية داخل هذه المناطق الأحيائية، إذ من بين 825 منطقة إيكولوجية أرضية، هناك أكثر من 5 في المئة تحت حماية تامة، و50 في المئة لديها 10 في المئة من مساحتها محمية و8 في المئة لديها أقل من 1 في المئة من مساحتها تحت الحماية.[5] ومن بين 232 منطقة إيكولوجية بحرية، لا يوحد سوى 29 في المئة منها تتمتع بحماية 10 في المئة من مساحتها، بينما 50 في المئة لديها حماية

---

[2] المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC) (2008) *حالة المناطق المحمية في العالم: استعراض سنوي للتقدم المحرز في الحفظ على المستوى العالمي*. UNEP-WCMC، كمبريدج.

[3] ل. كود وآخرون (2008) التقدم المحرز في بلوغ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي لتغطية المناطق المحمية الأرضية في 2010 والبحرية في 2012. *باركس* 17(2)35-42. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، غلاند، سويسرا.

[4] وتشمل بعض الأمثلة مستنقعات ساد-الساحلية، والمروج المغمورة (بما في دلتا أوكافنغو)، والسافانا المغمورة في بحيرة تشاد، والسافانا المغمورة في دلتا النيل (وكلها في أفريقيا). ومن الأمثلة خارج أفريقيا، هناك الأفرغليد في الولايات المتحدة الأمريكية، والأراضي الرطبة أورينوكو وبانتنال في جنوب أفريقيا، والأهوار في جنوب العراق.

[5] UNEP-WCMC(2008) *op cit*

بنسبة تقل عن 1 في المئة. ولدى النظر في معدل النمو السنوي الحالي للمناطق البحرية المحمية (4.6 في المئة)، فقد يكاد يكون من المستحيل تحقيق هدف برنامج العمل بشأن المناطق المحمية خلال العشرين سنة القادمة.[6]

9- وأتمت أكثر من 15 بلدا تحليل شامل للفجوات الإيكولوجية وهي الآن في مرحلة تنفيذ النتائج، سواء بإنشاء مناطق محمية جديدة، أو توسيع المناطق المحمية القائمة، أو بوسائل أخرى. وفي حوالي 23 بلدا، تجري محاولات لإجراء تحليلات شاملة للفجوات. وفي بعض البلدان المتقدمة (أستراليا وفنلندا وكندا وألمانيا) وبعض البلدان النامية (البرازيل وبوتان وكوستاريكا)، تعتبر شبكة المناطق المحمية قريبة من الشمولية وذات صفة تمثيلية من الوجهة الإيكولوجية وتغطي المناطق الأحيائية الرئيسية (الغابات، والمراعي، والصحراء، والمروج، والجبال والأراضي الرطبة) وتشمل المناطق المحمية العامة والخاصة والمجتمعية. وبصفة عامة، تشمل النظم الإيكولوجية غير الممثلة تمثيلا جيدا ما يلي: المناطق الساحلية، والواحات، ونظم الكهوف، والكارست، والمروج، والأنهار والوديان، والأهوار، وبدرجة أكبر النظم البحرية. وأبلغت 27 بلد عن إنشاء 038 6 منطقة محمية أرضية جديدة – مراتع وطنية، ومحميات طبيعية، ومناطق حفظ الطبيعة، ومراتع طبيعية، ومحميات للمناظر الطبيعية، ومناطق معالم طبيعية، ومناظر طبيعية محمية، وأراضي إيكولوجية، ومحميات علمية ومناطق ذات أهمية مجتمعية و802 منطقة بحرية محمية، تغطي حوالي 112.39 مليون هكتار من المناطق الأرضية والبحرية، منذ عام 2004 (الجدول 2). وأشار أغلبية البلدان المبلغة إلى خطط لإنشاء مناطق محمية إضافية وإلى اعتماد أهداف للمناطق المحمية. وتم إدراج هذه الأهداف في السياسات البيئية ذات الصلة، واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطط عمل وبرامج الأحياء البرية الوطنية. ويتراوح التوسع المخطط لمجال التغطية بين 5.74 و30 في المئة من المساحة الجغرافية الكلية للبلدان.

الجدول 2: عدد المناطق المحمية المنشأة منذ 2000-2004 ومجال التغطية (عند توافره)

البلد	المنطقة المحمية
البرازيل	تم إنشاء 54 منطقة محمية فيدرالية جديدة وتوسيع 9 مناطق محمية موجودة تغطي 19.6 مليون هكتار. وفي الفترة 2000-2005، زادت المناطق المحمية في البلد بنسبة 28.3 في المئة من حيث العدد و64.7 في المئة من حيث الحجم لتصل مساحتها إلى 11.8 مليون هكتار تقريبا.
الهند	14 منطقة محمية جديدة أو زيادة بنسبة 15 في المئة في العدد وتغطي مساحة تبلغ 0.1 مليون هكتار.
هنغاريا	93 منطقة محمية جديدة (21 محميات طبيعية، و71 منطقة محمية طبيعية ذات أهمية محلية، و1 منطقة مناظر طبيعية محمية) تغطي مساحتها 953 26 هكتار. بالإضافة إلى ذلك، تعيين 6 مواقع جديدة لرامسار تغطي 000 79 هكتارا.
المكسيك	47 مراتع وطنية جديدة تغطي مساحتها 7.2 هكتارا.
بولندا	1029 منطقة محمية جديدة (116 محميات طبيعية، و50 موقع موثق، و572 موقعا إيكولوجيا، و37 مجمعا من المناظر الطبيعية؛ و5 مناظر طبيعية محمية، و69 منطقة حماية خاصة للطيور، و180 منطقة خاصة خاضعة لحفظ الموئل)
أستراليا	زاد نظام المحميات الوطنية بما نسبته 10.52 في المئة في عام 2004 إلى 11.6 في المئة في عام 2006؛ وهي زيادة تبلغ مساحتها 9.11 مليون هكتار مع 1280 منطقة محمية جديدة. وتبلغ مساحة المناطق البحرية المحمية الجديدة 24 مليون هكتار.
كندا	زيادة بحوالي 15 مليون هكتار من عام 2005 إلى 2009.

[6] د. لافولي وآخرون (2008) التقدم المحرز في المناطق البحرية المحمية منذ مؤتمر دوربان، والتوجيهات المستقبلية. *باركس* 17(2) 13-22. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، غلاند، سويسرا.

البلد	المنطقة المحمية
الصين	136 منطقة محمية جديدة منذ نهاية عام 2006 إلى نهاية عام 2007 تغطي مساحة تبلغ 34 مليون هكتار.
إسبانيا	186 منطقة محمية جديدة تغطي مساحة تبلغ 6.9 مليون هكتار (72 منطقة حماية خاصة للطيور؛ 96 منطقة محمية طبيعية وطنية؛ 16 موقعا جديدا لرامسار). وقد تضاعفت المساحة في إطار ناتورا 2000 من 5.5 إلى 11 مليون هكتار.
فرنسا	1201 منطقة بحرية محمية تشمل مواقع ناتورا 2000، ومراتع وطنية، ومحميات طبيعية وطنية، ومحميات طبيعية إقليمية، وموائل بيولوجية محمية في المحافظات، ومحميات بيولوجية في الغابات تغطي مساحتها 6.84 مليون هكتار.
السويد	21 منطقة بحرية محمية جديدة. حماية 000 280 هكتار من الغابات المنتجة بحلول نهاية عام 2008. وتوجد مقترحات إنشاء 17 مرتعا وطنيا جديدا، وتوسيع 7 مراتع موجودة و28 منطقة بحرية محمية جديدة بنهاية عام 2010.
الفلبين	730 منطقة بحرية محمية جديدة في الفترة 1997-2007 بزيادة في مساحتها تبلغ 48 في المئة. زيادة بنسبة 5.3 في المئة في المناطق الأرضية المحمية من المساحة الكلية للأراضي من عام 1992 إلى 2008. وزادت نسبة الغطاء الحرجي من مساحة الأراضي من 23.9 في المئة في عام 2003 إلى 52.6 في المئة في عام 2006.
الجمهورية التشيكية	43 منطقة محمية جديدة (منطقتان للمعالم الطبيعية الوطنية، ومنطقة محميات طبيعية وطنية، و9 مناطق معالم طبيعية، و14 محمية طبيعية، ومنطقة محمية خاصة واحدة للطيور و16 موقعا ذات أهمية مجتمعية.
ألمانيا	749 ممطقة محمية جديدة (588 مناطق حفظ طبيعية، ومرتعين وطنيين – ايفل وكلرفالد، و152 محميات للمناظر الطبيعية، و7 مراتع وطنية تغطي مساحتها 0.7 مليون هكتار.
فنلندا	منذ عام 2004، إضافة 000 845 هكتار من المناطق المحمية الجديدة في المراتع الوطنية، والمحميات الطبيعية الصارمة، ومناطق أراضي الخث المحمية ومناطق الغابات الغنية بالأعشاب الطبية.
راوندا	منطقتان محمياتان جديدة (موقع رامسار – مجمع روغيزي-بوليرا-روهوندو ومنطقة محمية الغابات في بوهانغا)
النرويج	234 منطقة محمية جديدة تغطي مساحتها 1.2 مليون هكتار
مدغشقر	مساحة المناطق المحمية الجديدة 2 مليون هكتار، تشمل 5 مناطق بحرية محمية جديدة
ألبانيا	6 مناطق محمية جديدة منذ عام 2004 (منطقتان من المحميات الطبيعية للأراضي الرطبة الساحلية تتمتع بالإدارة، ومنطقة محمية واحدة)؛ توسيع مرتع داجتي الوطني والمناظر الطبيعية المحمية في مالي مي غروبا-بيزي-مارتانش.
الجزائر	منطقتان محمياتان جديدة (واحدة مرتع أرضي وطني والأخرى محمية بحرية طبيعية)
المملكة المتحدة	814 منطقة محمية جديدة (19 منطقة حماية خاصة، و47 منطقة حفظ خاصة، وموقعان لرامسار، و62 موقعا من المواقع ذات الاهتمامات العلمية الخاصة + مناطق ذات الاهتمامات العلمية الخاصة، و6 محميات طبيعية وطنية، و668 محميات محلية، و9 مناطق طبيعة فائقة الجمال، ومرتع وطني واحد) تغطي مساحتها 0.8 مليون هكتار.
الكاميرون	8 مناطق محمية جديدة منذ عام 2001
إستونيا	62 منطقة محمية جديدة بزيادة تغطية المناطق المحمية من الأراضي تبلغ 6 في المئة.
قيرغيرزستان	زيادة في تغطية المناطق المحمية بـــ000 143 هكتار في الفترة 2005-2008.
منغوليا	زيادة في نسبة تغطية المناطق المحمية من الأراضي تبلغ 3 في المئة.
بلجيكا	77 منطقة محمية جديدة (66 مناطق محميات، و6 مواقع ناتورا 2000، و5 مناطق أراضي رطبة) تغطي مساحتها 470 48 هكتار.

الغاية 1-2: إدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا وفي القطاعات بحيث يتم حفظ الهيكلة الإيكولوجية ووظيفتها

موجز عن التقدم المحرز: من المرجح تحقيق بعض تقدم حتى اليوم بحلول التاريخ المحدد شريطة بذل جهود أكثر تنظيما في السنوات الخمس القادمة.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: اتخاذ التدابير لتطوير البيئة التمكينية لإدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا وفي القطاعات؛ تطبيق نهج النظام الإيكولوجي.

10- ويظهر بوضوح أكبر التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف في أوروبا وفي بعض البلدان المتقدمة الأخرى. وأشارت غالبية البلدان المبلغة إلى تدابير تشريعية وتدابير السياسة وأدوات تمكينية لإدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا وفي الاهتمامات القطاعية. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي: قانون المناطق المحمية في ألبانيا؛ توجيهات نهج الشراكة المعنية بالنظام-ألف للمحميات الوطنية في أستراليا؛ والتوجيهات لمتطلبات أقل من المواقع التابعة للجنة الطيور والموائل التابعة للمفوضية الأوروبية - توجيهات ناتورا 2000 في الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية؛ والمادة 3 من القانون الفيدرالي لحفظ الطبيعة في ألمانيا؛ والخطة الوطنية للتراث الطبيعي في فرنسا؛ والتقييم البيئي الاستراتيجي في لبنان؛ وقانون الشبكة الإيكولوجية في أوكرانيا.

11- وفي كثير من البلدان، تم إدماج المناطق المحمية في المناطق المحيطة من خلال التخطيط الإقليمية للتنمية، والتخطيط المكاني، بما في ذلك إنشاء الممرات الإيكولوجية، والمناطق الأساسية، والمناطق العازلة ومحميات المحيط الحيوي. وأشار كثير من البلدان المبلغة إلى أنها اتخذت خطوات لتحسين شبكات التواصل والشبكات الإيكولوجية. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي: من الألب إلى أثرتون (ممر تواصل الحفظ A2A) في أستراليا؛ ممر حفظ التنوع البيولوجي في الإقليم الفرعي لماكونغ الأكبر في فييت نام؛ والممرات الإيكولوجية الخضراء في هنغاريا؛ والأنفاق الإيكولوجية والمسارات الإيكولوجية في بلجيكا. وأبلغ كثير من البلدان النامية أنه على المستوى المفاهيمي، هناك فهم جيد للحاجة إلى اعتماد نهج النظام الإيكولوجي وإنشاء/إدارة مناطق محمية في السياق الإقليمي؛ غير أنه من الناحية العملية، فإن الاهتمامات القطاعية وما يتعارض معها من استخدامات الأراضي يجعل من الصعب إدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا. ولم يتم الإبلاغ بصورة جيدة عن معلومات بشأن إدماج المناطق البحرية والساحلية المحمية في المناظر الطبيعية البحرية المحيطة.

الغاية 1-3: إنشاء وتعزيز الشبكات الإقليمية والمناطق المحمية العابرة للحدود والتعاون بين المناطق المحمية المتجاورة عبر الحدود الوطنية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم مقبول إلى جيد حتى الآن على المستوى العالمي، زيادة بنسبة 34 في المئة في عدد مجمعات المناطق المحمية العابرة للحدود؛ تحقق جزئيا على المستوى العالمي.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: زيادة في إنشاء عدد المناطق المحمية العابرة للحدود؛ أنواع التعاون عبر الحدود الوطنية.

12- وقد احتوت قائمة الجرد للمناطق المحمية العابرة للحدود، التي أعدها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC)، استنادا إلى استعراض الخرائط الرقمية لقاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية (WDPA)، احتوت على 227 مجمع للمناطق المحمية العابرة للحدود، تلك المجمعات التي تشمل 043 3 منطقة محمية.[7] واستنادا إلى تحليل نظام المعلومات الجغرافية، قدّرت المساحة الكلية للمجمعات بحوالي 601.58 626 4 كيلومترا مربعا، وتقع ما نسبته 63 في المئة منها في كل من قارتي أمريكا. وسجلت أفريقيا وآسيا حوالي 32 في المئة بينما لم تسجل أوروبا سوى 5 في المئة من هذه المساحة الكلية. وأكبر مجمع للمناطق المحمية العابرة للحدود من حيث الحجم هو مجمع "ألزمير/غرينلند" الواقع بين كندا وغرينلند ويغطي 470.27 008 1 كيلومترا مربعا. وكان عدد المناطق المحمية العابرة للحدود 169 منطقة في عام 2001، وزاد هذا العدد إلى 188 في 2005 وإلى 227 في 2007، أي بنسبة 34 في المئة منذ عام 2001.

13- وأشارت جميع البلدان المبلغة تقريبا إلى أنها تتعاون مع البلدان المجاورة في إنشاء مناطق محمية عابرة للحدود وشبكات إقليمية، فضلا عن وضع اتفاقات لإدارة المناطق المحمية العابرة للحدود. ومن أمثلة ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية حفظ انواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض (CITES)، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، مع اتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن العديد من الصكوك الإقليمية الأخرى، ومن بينها البروتوكول بخصوص المناطق والأحياء البرية المحمية حماية خاصة، واتفاقية برشلونة، واتفاقية الألب، التي وفرت كلها أطرا مناسبة للتعاون الإقليمي مما سهل تحقيق هذا الهدف.

14- وتتضمن شبكات المناطق المحمية الإقليمية المهمة الشبكة الإقليمية في أمريكا الوسطى، وشبكة المنطقة المحمية في جبال الألب، والشبكة الإيكولوجية الأوروبية، وشبكة المناطق المحمية لوسط أفريقيا، وشبكة المناطق البحرية المحمية لبلدان المحيط الهندي الغربي، وأقاليم حوض النهر عبر الوطنية على الجانب الشرقي من شبكة بحر البلطيق. وتتضمن المبادرات العابرة للحدود، ضمن مبادرات أخرى، مبادرة "ريموزا" العابرة للحدود (زيمبابوي وموزامبيق وزامبيا)؛ ومبادرة "كازا" (أنغولا، ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، وزامبيا)؛ ومحميات صحراء غوبي ومحميات جبل التاي بين الصين ومنغوليا؛ والمحمية البحرية العابرة للحدود بين تنزانيا وموزامبيق؛ ومبادرة دلتا الدانوب ونهر بروت بين رومانيا وأوكرانيا ومولدوفا؛ وممر الهجرة في شرق الكاربات (المحمية البولندية-السلوفاكية-الأوكرانية للمحيط الحيوي) والمناطق المحمية العابرة للحدود بين إريتريا وجيبوتي والصومال، ومحمية المحيط الحيوي القارية في الأندلس الشرق أوسطي (إسبانيا) التي أنشئت في عام 2006، ومسار الهجرة بين شرق آسيا والمنطقة الأسترالية الآسيوية.

الغاية 1-4: تحسن كبير في تخطيط وإدارة المناطق المحمية، قائم على أساس المواقع

موجز عن التقدم المحرز: تقدم مقبول حتى اليوم مع حوالي 30 في المئة من المناطق المحمية الوطنية لديها خطط إدارة ويجري إعداد خطط إدارة لمناطق أخرى بنسبة 30 في المئة، ولكن التنفيذ الفعال للخطط متأخر. ومن المرجح بلوغ الهدف جزئيا في الموعد المقرر وهو عام 2012.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: النسبة المئوية للمناطق المحمية (المساحة والعدد) التي يوجد بها خطط إدارة تستند إلى أسانيد علمية؛ وإعدادها من خلال مشاركة أصحاب المصلحة؛ وتنفيذها.

[7] www.tbpa.net/tpa_inventory.html

15- وبصفة عامة، أشارت التقارير إلى وجود خطط إدارة تستند إلى أسانيد علمية في المناطق المحمية بنسبة 30 في المئة على الأقل، ويجري إعداد خطط إدارة لنسبة 30 في المئة من المناطق الإضافية. ويرد أدناه بعض الأمثلة. وفي بعض البلدان المبلغة، كان إعداد خطط الإدارة شرطا قانونيا وكان لمعظم مناطقها المحمية إما خطط إدارة بالفعل أو خطط قيد الإعداد. غير أنه في جميع البلدان النامية تقريبا، وفي بعض البلدان المتقدمة، ما زال نقص الموارد البشرية والمالية الكافية يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الفعال لخطط الإدارة. وأعدت معظم البلدان المبلغة مبادئ توجيهية ونُهج لإعداد خطط الإدارة واستعملت النُهج التشاركية التي تضمنت مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة لدى إعداد الخطط.

الجدول 3: إعداد خطط الإدارة

البلد/الإقليم	عدد *المناطق المحمية التي لديها خطط إدارة*
أستراليا	تسعى جميع الولايات إلى إعداد خطط إدارة للمناطق المحمية. وسجلت ولاية جنوب أستراليا زيادة من 42.8 في المئة إلى 61.7 في المئة في السنوات العشر الماضية وتعتزم تحقيق التغطية للولاية بأكملها بحلول عام 2011. واعتمدت ولاية فيكتوريا خطط إدارة لثلاثة عشر منطقة محمية و11 محمية بحرية في عام 2007.
ألبانيا	3 مراتع وطنية لها خطط لإدارة.
بوتان	6 مراتع وطنية من 9 لديها خطط إدارة
الصين	إعدت مناطق محمية كثيرة خطط إدارة ولكن لم ينفذ الكثير منها بسبب عقبات مختلفة.
كولومبيا	50 منطقة محمية من 51 لديها خطط إدارة ويتم تنفيذها حاليا
الاتحاد الأوروبي	5312 مواقع ناتورا 200 لديها خطط إدارة، وخطط الإدارة لـــ3250 مواقع أخرى قيد الإعداد.
إستونيا	يجري تنفيذ فعال لخطط الإدارة بالنسبة لـــ25 منطقة محمية، وخطط الإدارة لـــ35 منطقة محمية أخرى قيد الإعداد.
فرنسا	توجد خطط إدارة لما نسبته 80 في المئة من المحميات الطبيعية، و100 في المئة من المحميات البيولوجية وحوالي 60 في المئة من مواقع ناتورا 2000.
الهند	39 في المئة من المراتع الوطنية بها خطط إدارة؛ وجاري إعداد ما نسبته 22 في المئة. ولا يوجد خطط إدارة في 39 في المئة منها. وبالنسبة لمحميات الأحياء البرية، 34 في المئة منها بها خططا؛ ويجري إعداد خطط لما نسبته 16 في المئة منها، ولا توجد خطط لما نسبته 50 في المئة منها. وتوجد خطط سنوية للعمليات بالنسبة لجميع المناطق المحمية.
إسبانيا	خطط إدارة لما نسبته 40 في المئة من المناطق المحمية.
السويد	خطط حفظ لما نسبته 75 في المئة من مواقع ناتورا 2000.

الغاية 1-5: منع وتخفيف الآثار السلبية للتهديدات الرئيسية التي تواجه المناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم مقبول إلى جيد حتى اليوم في تحديد التهديدات، ولكن هناك تأخير على المستوى العالمي في التخفيف من التهديدات ومنعها.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: حالة تقييم التهديدات؛ تدابير لتحسين منع التهديدات والتخفيف منها.

16- وضعت جميع البلدان المبلغة تقريبا بعض التدابير على الأقل لتحديد الآثار السلبية للتهديدات التي تواجه المناطق المحمية، ومنعها و/أو التخفيف منها، غير أن مستوى التفاصيل يتباين بدرجة كبيرة. وبصفة عامة، تحدد

التهديدات التي تواجه المناطق المحمية من خلال تحليل الحد من التهديد كجزء من خطة إدارة المناطق المحمية كل على حدة. كما تم تحديد التهديدات من خلال الدورات الميدانية الروتينية التي قام بها الموظفون وأعضاء المجتمع أو أعضاء الجمهور. وتتباين التهديدات التي تواجه المناطق المحمية ومستوياتها من بلد إلى آخر. وتشمل التهديدات السائدة تجزئة الموئل، واستخدام الأراضي المتجاورة بصورة متضاربة، والأنواع الغريبة الغازية، والتعدين وحفر آبار النفط، والتلوث، وأنظمة تعديل المناطق المحروقة والنظم الهيدرولوجية، وقطع الأشجار الشرعي وغير الشرعي، وتأثيرات الزائرين، والصيد البري، وأساليب الزراعة. وأبرزت بلدان كثيرة في تقاريها الوطنية الرابعة تغير المناخ كأحد التهديدات الأكثر أهمية.

17- وفيما يتعلق بتدابير المنع والتخفيف، أبلغت بلدان كثيرة أنها وضعت تدابير تشريعية وتدابير سياسة وقواعد تنظيمية، من بينها الإلزام بإجراء تقييم للأثر البيئي وتقييم للأثر البيئي الاستراتيجي لحالة المشاريع وخطط الحوافز. وأشارت بعض البلدان إلى أن منع التهديدات والتخفيف منها يتم تحقيقه من خلال تدابير استباقية في تحاليل الحد من التهديد، تشمل تقاسم المسؤولية بين موظفي المناطق المحمية والمجتمعات المحلية، وتسوية النزاعات. وأبلغت بلدان كثيرة أنها تنفذ تدابير إستعادة السلامة الإيكولوجية للمناطق المحمية وإعادة تأهيلها. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي: ترسيم الحدود؛ وعمليات الإنقاذ الطوعية في محميات الغابات؛ وإعادة التشجير بأنواع محلية؛ وإنفاذ صارم للقانون؛ والبرك والمستنقعات؛ وإنشاء نظم المراعي في المروج؛ وإزالة الأحراش والأشجار من المروج ذات القيمة العالية، وتحويل التوازن المائي في البرك والمستنقعات؛ ورسو السفن في الشعب المرجانية.

الغاية 2-1: تحقيق الإنصاف وتقاسم المنافع والغاية 2-2: تعزيز وكفالة اشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة

موجز عن التقدم المحرز: بعض تقدم حتى اليوم في الهدفين ولكنه متأخر في الوفاء بهما على المستوى العالمي وأيضا على المستوى الإقليمي، باستثناء منطقة جزر المحيط الهادئ.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تقييم التكاليف والمنافع الاجتماعية الثقافية للمناطق المحمية بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية؛ الاعتراف بأنماط الحوكمة والمناطق المجتمعية المحمية؛ آليات لمشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية.

18- وبالرغم من أنه يمكن القول بأن هذين الهدفين من عنصر البرنامج 2 لم يتم تحقيقهما على المستوى العالمي، إلا أن مبادئ الإنصاف، والمشاركة والحوكمة وتقاسم التكاليف والمنافع يتم النظر فيها بدرجة متزايدة على المستويات الوطنية ويتم إدماجها في السياسات الوطنية.

19- وأبلغ كل البلدان تقريبا عن وجود أطر تشريعية وأطر للسياسة للتقاسم المنصف للتكاليف والمنافع الناشئة عن إنشاء وإدارة المناطق المحمية. غير أن بعض البلدان قدم تفاصيل وأشارت بلدان كثيرة إلى فجوات بالنسبة للتقاسم المنصف للتكاليف والمنافع. وأشار بلد واحد (أستراليا) إلى أن جميع ولاياتها وأقاليمها نفذت تشريعات تتعلق بالعهود الخاصة بالحفظ على ملكية الأراضي الخاصة. وقد وضعت بعض البلدان برامج إدارة مشتركة/تعاونية/تشاركية للغابات، ومشاريع سياحية، وخلافه، من أجل تقاسم الإيرادات مع المجتمعات المحلية. ولم يتم بعد إجراء تقييمات للتكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للمناطق المحمية بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أغلب البلدان المبلغة. وأبلغ بعض البلدان عن تنفيذ تدابير لمنع الآثار السلبية والتخفيف منها

على المجتمعات الأصلية والمحلية من خلال إنشاء المناطق المحمية، والتي تضمنت، ضمن أمور أخرى، خيارات لسبل عيش بديلة؛ ومنح الحيازة - التعويض؛ وبرامج العهود والصناديق المتجددة؛ ووضع قواعد لحماية حقوق ومصالح المجتمعات الأصلية والمحلية.

20- وأبلغت غالبية البلدان المستجيبة أن قوانينها وسياساتها ذات الصلة أدرجت شرطا واضحا لمشاركة أصحاب المصلحة والمجتمعات الأصلية والمحلية في تخطيط المناطق المحمية وإنشائها وإدارتها. وأبلغ بعض البلدان أيضا عن تنفيذ عملية للمشاورة العامة، وخصوصا مع المجتمعات الأصلية، على المستوى الوطني أو المستوى المحلي قبل إنشاء المناطق المحمية. وبصفة عامة، تعتبر اللجان الاستشارية أو مجالس الحفظ للمناطق المحمية لأصحاب المصلحة المتعددين آليات مهمة لتسهيل مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وأشارت بلدان كثيرة إلى اتخاذ تدابير لدعم المناطق المحمية من المجتمعات الأصلية والمحلية (ICCAs)، التي تشمل جملة أمور من بينها التدريب والمساعدة من خلال المنظمات غير الحكومية، ونشر المعلومات والتمويل. غير أن كثيرا من المعلومات غير متوافرة عن اعتراف البلدان بهذه المناطق والمناطق ذات الإدارة المشتركة. وطبقا لاستقصاء أجرته اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لـــ16 بلدا عن موضوع إنصاف المجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية (TILCEPA)،[8] فإن ستة أطراف (أستراليا، والبرازيل وغويانا والهند وجنوب أفريقيا وفانواتو) أصدرت تشريعا يعترف بالمناطق المحمية من المجتمعات الأصلية والمحلية كجزء من الشبكة القطرية للمناطق المحمية. وقدمت خمسة أطراف أخرى (كندا وكوستاريكا وإندونيسيا وموريتانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة) مساندة قانونية لهذه المناطق، ولكن كجزء من قوانين بصورة أعم تنص على الاعتراف بأراضي المجتمعات الأصلية أو المحلية، بدلا من الاعتراف بها كمناطق محمية أو آليات محددة للحفظ. ولا يوجد في أربعة بلدان (الصين والمغرب ونيبال ونيجيريا) أي مساندة قانونية لهذه المناطق، ولكن يوجد مستوى ما للدعم الإداري. ومع حدوث بعض التقدم في المناطق الأرضية المحمية من المجتمعات الأصلية والمحلية، فلم تعد المناطق البحرية المحمية من المجتمع بطريقة جيدة في مناطق أخرى، باستثناء المناطق البحرية التي يتم إدارتها محليا في المحيط الهادئ (LMMAs).

21- ولا تتوافر المعلومات عن كيفية تعزيز البلدان لأنماط الحوكمة فيها وتنويعها باستثناء حالات قليلة. فعلى سبيل المثال، سارت كولومبيا نحو إشراك الشعوب الأصلية ومجتمعات المزارعين وآخرين بدرجة أكبر. وشجعت أيضا على إنشاء وإدماج مجموعة معقدة من المحميات الإقليمية والمحلية، والمناطق المحمية التي تدار إدارة تعاونية، وأراضي الشعوب الأصلية، والمناطق المحمية الخاصة، والمناطق المجتمعية المحمية. وأنشأت أستراليا 22 منطقة محمية للسكان الأصليين تغطي مساحة تبلغ 14 مليون هكتار وتنفذ أشكالا جديدة للحفظ وبرامج العهود. وأنشأت كندا أول مناطق محمية للأمم الأولى. وانتقلت مدغشقر أيضا إلى تنويع أنماط الحوكمة للمناطق المحمية، ووسعت الهند من أنواع مناطقها المحمية لتشمل تلك المناطق التي يمكن إدارتها بطريقة تعاونية مع الإدارات الحكومية المختلفة والمجتمعات المحلية، والمناطق التي ستدار من جانب المجتمعات المحلية نفسها.[9] وأنشأت الهند 43 محمية للحفظ ومحميات مجتمعية. وأبلغت البرازيل عن وجود 65 أراضي للسكان الأصليين

[8] http://www.iucn.org/about/union/commissions/ceesp/topics/governance/icca/ceesp_icca_legislation.cfm

[9] أ. كوثاري. (2008). المناطق المحمية والشعوب: المستقبل والماضي. *باركس*. 17(2). الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، غلاند، سويسرا.

في مناطق حفظ مجتمعية، منها 38 تم ترسيم حدودها و28 أنشئت بطريقة قانونية.[10] وفي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك مع مرفق البيئة العالمية المتعلق ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، تقوم 19 بلدا حاليا بتقييم وتنويع أنماط الحوكمة في المناطق المحمية (أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، أرمينيا، بنن، بوروندي، وكمبوديا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، كيريباتي، ملديف، مالي، موريتانيا، ساموا، وأوغندا).[11]

الغاية 3-1: تقديم سياسية تمكينية وبيئة مؤسسية واجتماعيه اقتصادية للمناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم، تحقق الهدف جزئيا على المستوى العالمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تقييم السياسة، والبيئة المؤسسية؛ وأنواع طرائق تقدير القيم الاجتماعية والاقتصادية وحوافز لدعم البيئة التمكينية.

22- وأشارت غالبية البلدان المبلغة إلى أنها وضعت بالفعل سياسة ملائمة وأطر مؤسسية واجتماعية اقتصادية لإنشاء وإدارة المناطق المحمية بفاعلية. وقد سن بعض البلدان بالفعل تشريعات محددة للمناطق المحمية وقام بعض البلدان بسن تشريعات محددة للمناطق البحرية. وبالرغم من أن بعض البلدان أشار إلى أنهم قاموا بإجراء تقدير لقيمة سلع وخدمات المناطق المحمية، واستعملوا أنواعا مختلفة من طرائق تقدير القيم الاجتماعية الاقتصادية، لم تقدم معلومات عن كيفية تسجيل هذه القيم في الحسابات القومية. ويتاح الآن عدد من الأدوات لتقدير قيم ومنافع المناطق المحمية.[12]

23- وأعد بعض البلدان واختبر طرائق لتقدير القيم الاجتماعية الاقتصادية بخصوص تأثيرات المناطق المحمية على التنمية الإقليمية. وأشارت بلدان كثيرة إلى نقص الخبرة والقدرات في تقدير قيم سلع وخدمات المناطق المحمية وإنعكاسها في الحسابات القومية، مثل الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات الوطنية.

24- وطبقا للمعلومات المقدمة، تشمل بعض العقبات الرئيسية التي تعترض إنشاء وإدارة المناطق المحمية بفاعلية ما يلي: نقص الموارد المالية؛ ونقص القوة العاملة المدربة والقدرات؛ والاحتياجات المتضاربة للأراضي؛ ونقص التنسيق فيما بين القطاعات، ونقص أدوار ومسؤوليات واضحة؛ والتضارب بين الولايات القضائية؛ والمسائل المتعلقة بالتعويض ونظم حيازة الأراضي والملكية؛ ومعدلات عالية في عدد السكان من البشر واستهلاك الموارد؛ ونقص الدعم السياسي؛ ونقص التوعية العامة والدعم؛ والمنازعات على الحدود بين الزعماء التقليديين؛ والضرر الذي يلحق بالأحياء البرية والعلاقات المتوترة بين المجتمعات المحلية والسلطات القائمة بالإدارة.

الغاية 3-2: بناء القدرة على تخطيط وإنشاء وإدارة المناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم، ويمكن بلوغ الهدف جزئيا على المستوى العالمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تقييمات شاملة للاحتياجات من القدرات؛ تنفيذ برامج لبناء القدرات.

[10] تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في البرازيل: القضايا على جدول أعمال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. وزارة البيئة، الحكومة البرازيلية.

[11] www.protectedareas.org

[12] القيم الاقتصادية للمناطق المحمية. مبادئ توجيهية لمدراء المناطق المحمية. اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: www.iucn.org/themeswcpa/pubs/pdfs/Econbomic_values.pdf

25- أبلغت جميع البلدان تقريبا عن إحراز تقدم نحو بلوغ هذا الهدف. وأبلغت جميع البلدان تقريبا عن إجراء تقييمات للاحتياجات من القدرات ووضع برامج لبناء القدرات. وفي أغلبية البلدان كان بناء القدرات جزءا لا يتجزأ من خطط إدارة المناطق المحمية. وفي بعض البلدان، إنشئت معاهد تدريب متخصص لتقديم برامج تدريب عادية وحسب الطلب للمدراء وموظفي الخط الأمامي. وقد اعترف ببعض هذه المعاهد كمعاهد تدريب إقليمية لبلدان المنطقة. وفي بعض البلدان، أعدت أيضا برامج تدريب للمنظمات غير الحكومية ومجموعات مجتمعية فضلا عن موظفي الحكومة العاملين في المناطق المحمية. وفي كثير من البلدان المبلغة، نفذت برامج تدريب تستند إلى المشاريع. وأشار بعض البلدان إلى أنهم نفذوا نهجا متعددة التخصصات في إدارة المناطق المحمية عن طريق إدماج معلومات من العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمعارف التقليدية.

الغاية 3-3: وضع وتطبيق ونقل تكنولوجيات مناسبة للمناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول حتى اليوم، ويمكن تحقيق الهدف جزئيا على المستوى العالمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: إعداد ونقل التكنولوجيات للمناطق المحمية.

26- أبلغ معظم البلدان عن تطبيق نهج وتكنولوجيات إبتكارية لدى إنشاء وإدارة المناطق المحمية. وبصفة عامة، تضمنت هذه التكنولوجيات نظم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ورسم خرائط الموائل والمناظر الطبيعية، والقياس عن بعد باستعمال السواتل، وآلات التصوير (camera traps). وتشمل بعض النهج الجديدة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأدوات لتتبع فاعلية الإدارة، والتقييم السريع وتحديد أولويات لإدارة المناطق المحمية، وإطار فاعلية الإدارة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وأبلغ بعض البلدان عن مفاهيم وتكنولوجيات جديدة، مثل "شبكة التخطيط الميداني للموائل البيولوجية"، "والأمن الإيكولوجي"، "وأمن المناظر الطبيعية". وأبلغ بعض البلدان عن إدماج نظم إدارة المعلومات عن المناطق المحمية لنشر المعلومات والنهج من أجل الإدارة الفعالة للمناطق المحمية. وأشار كثير من البلدان المبلغة إلى التعاون وتقاسم المعلومات والتكنولوجيات داخل البلد و/أو مع بلدان أخرى. ودعا كثير من البلدان النامية إلى التعاون الإقليمي، وبناء القدرات والمعرفة، والدعم المالي لاستخدام التكنولوجيات الإبتكارية والجديدة.

الغاية 3-4: كفالة الاستدامة المالية للمناطق المحمية والأنظمة الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: بعض التقدم حتى اليوم، ولكنه متأخر جدا عن بلوغ الهدف على المستوى العالمي وكذلك على المستوى الإقليمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تقديرات الاحتياجات المالية وحالة إعداد وتنفيذ خطط التمويل المستدام؛ التمويل من المصادر الثنائية والمعددة الأطراف.

27- ***تقييم الاحتياجات المالية وحالة خطط التمويل المستدام***: يتطلب برنامج العمل بشأن المناطق المحمية أن تعد الأطراف وتنفذ خطط مستدامة على المستوى القطري لضمان الاستدامة المالية للنظم الوطنية للمناطق المحمية. ويعتبر تقييم الاحتياجات المالية والفجوات إحدى الخطوات الأولى في إعداد خطط التمويل المستدام. ومع بعض الاستثناءات، لم يقم معظم البلدان المبلغة بإجراء هذه التقييمات. وتتاح معلومات عن تقييم الاحتياجات المالية لـــ19 بلدا من البلدان الأقل نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية الأخرى والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وتراوحت الفجوة في التمويل السنوي المقدرة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية في

هذه البلدان الـــ19 بين 3.28 مليون دولار أمريكي إلى 142.25 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، تتوافر معلومات عن أستراليا والجماعة الأوروبية فقط.[13] وأشار أغلب البلدان المستجيبة إلى مصدر رئيسي لتمويل المناطق المحمية وهو الميزانيات الوطنية وميزانيات المقاطعات. ومع بعض الاستثناءات القليلة، تجد معظم البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة، أن الموارد المالية محدودة أو محدودة للغاية من أجل إنشاء وإدارة المناطق المحمية. ولم يفسر أي من البلدان المبلغة الاستراتيجيات الموضوعة أو التي يجري إعدادها لضمان التمويل طويل الأجل لنظامها الوطني للمناطق المحمية المحمية. وأشار بعض البلدان إلى طبيعة آليات التمويل الإضافي. وحتى اليوم، تمر بعض البلدان فقط بمرحلة الانتهاء من إعداد خطط قطرية للتمويل المستدام.[14] وفي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك مع مرفق البيئة العالمية المتعلق ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، أعدت ثمانية بلدان خطط تمويل مستدام[15] في الوقت الحاضر (أنتيغوا وباربودا، بليز، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، هندوراس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ومنغوليا).

28- ويعتبر مرفق البيئة العالمية أكبر آلية تمويل للمناطق المحمية في العالم. وقد استثمر المرفق في أكثر من 1600 منطقة محمية، تغطي مساحتها أكثر من 360 مليون هكتار. وقدم المرفق أكثر من 1.56 مليار دولار لتمويل المناطق المحمية، وحصل على تمويل مشترك إضافي من شركاء المشاريع بمقدار 4.15 مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الموارد المعتمدة لدعم مشاريع نظم المناطق المحمية أثناء كل دورة تجديد لموارد مرفق البيئة العالمية على نحو متتالي. وفي التجديد الرابع لموارد المرفق (2007-2010) اعتمد حوالي 450 مليون دولار لنظم المناطق المحمية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المبادرات الأخرى لمرفق البيئة العالمية، مثل برنامج المنح الصغيرة وصندوق الشراكة بشأن النظام الإيكولوجي الحرج، ساهمت في المناطق المحمية بدرجة كبيرة. وحسب الإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف في المقرر 28/7، أطلق مرفق البيئة العالمية مشروعا مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

29- وبالرغم من زيادة الاعتمادات في كل دورة من دورات مرفق البيئة العالمية، ظل نصيب حفظ التنوع البيولوجي في إطار المساعدة الثنائية ثابتا بدرجة معقولة، بين 2.4 في المئة و2.8 في المئة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية.[16] وخلال الاجتماع الأخير لمؤتمر الأطراف، أطلقت حكومة ألمانيا مبادرة شبكة الحياة، كوسيلة لدعم وتعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية من خلال موارد مالية جديدة وإضافية. وتعهدت حكومة ألمانيا بحوالي 120 مليون يورو على مدى ثلاثة أعوام لدعم المشاريع التي يتم تمويلها من خلال هذه المبادرة، ضمن إطار المبادرة الدولية للمناخ. وتعهد حكومة إسبانيا أيضا مؤخرا بمبلغ 5 مليون يورو. وأعرب عدد من المانحين الآخرين عن اهتمامهم بدعم المشاريع المقدمة من مبادرة شبكة الحياة. ومن المتوقع أن تجمع شبكة الحياة مانحين متنوعين عبر الوقت، بما فيهم الوكالات العامة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات والقطاع الخاص وتصبح "مركزا موحدا لتلبية جميع الاحتياجات" من المعلومات

---

[13] UNEP/CBD/WG-PA/2/4

[14] UNEP/CBD/WG-PA/2/INF/7

[15] http://www.protectedareas.org/show/93082B15-F203-1EE9-B94F63E7C1525E11

[16] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إحصاءات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. مقر المنظمة في باريس. الموقع الشبكي: www.oecd.org/dac/stats/crs

والفرص المتعلقة بتمويل المناطق المحمية. وقد أنشئ موخرا مكتب تنسيق لمبادرة شبكة الحياة داخل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل تطوير وإدارة هذه المبادرة.

الغاية 3-5: تعزيز الاتصال والتثقيف وتوعية الجمهور

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم؛ تحقق جزئيا على المستوى العالمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: أنشطة زيادة التوعية؛ إيصال المنافع.

30- أبلغ معظم البلدان عن تنفيذ بعض أنشطة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة من أجل تعزيز فهم الجمهور وتقديره للمناطق المحمية. وفي كثير من البلدان تكمل مؤسسات الحفظ والمنظمات غير الحكومية الجهود الحكومية في أنشطة التوعية العامة. وفي بعض البلدان، تشترك الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعات في استراتيجيات وبرامج التعليم من أجل الإعلان عن قيم التنوع البيولوجي للمناطق المحمية وقيمها الأخرى. وتضمنت أنشطة زيادة التوعية نشر الكتيبات والملصقات والمواقع الشبكية والأقراص المدمجة؛ وتنظيم جولات مصحوبة بمرشدين؛ والاشتراك في معارض الفنون الشعبية والمعارض الثقافية؛ وبناء وصيانة ممرات التنزه وسط الطبيعية، والمخيمات، والدراجات الجبلية، والمركبات الترفيهية؛ والمسابقات؛ والاحتفال بالأيام والمناسبات المهمة؛ وإنشاء مراكز للتعليم/شرح الحفظ في المناطق المحمية، ومراكز للزائرين، و"برامج استكشاف للجوالة" تهدف إلى اكتساب الأسر لخبرات عملية عن قيم المحميات. وأبلغ بلد واحد عن إعداد استراتيجية للاتصال بالنسبة لنظامها الوطني للمناطق المحمية، بما فيها مناطقها البحرية المحمية. وفي كثير من البلدان المبلغة، تم إدخال التعليم البيئي في المناهج الدراسية. ولم تقدم معلومات محددة عن إدراج المناطق المحمية في المناهج الدراسية الرسمية.

الغاية 4-1: وضع واعتماد مقاييس دنيا وأفضل الممارسات للنظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم في إعداد المقاييس والمعايير وأفضل الممارسات، ولكنه متأخر في اعتمادها على المستوى العالمي وأيضا على المستوى الإقليمي.
المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: إعداد مقاييس ومعايير لتخطيط المناطق المحمية واختيارها وإنشائها وإدارتها واعتماد أفضل الممارسات.

31- وأبلغ بعض البلدان (15 في المئة) عن وجود مقاييس ومعايير شاملة وأفضل الممارسات لاختيار الموقع، وإدارة المناطق المحمية والحوكمة المتعلقة بها. وفي بعض البلدان، تم الانتهاء من وضع بروتوكولات لبعض فئات المناطق المحمية. وفيما يتعلق بشبكة ناتورا 2000، تم إعداد عدد من المبادئ التوجيهية لإدارة الموقع على مستوى الاتحاد الأوروبي.[17] وأشار أحد البلدان المبلغة إلى تنفيذ النهج في الحماية المنتظمة للمناطق البحرية والمقاييس وأفضل الممارسات للأنشطة الجديدة في المحميات الأرضية.[18] وأصدر المركز العالمي المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة سلسلة موسعة عن إرشادات "لأفضل الممارسات" لإنشاء المناطق المحمية واقترح مجموعة من المقاييس الدنيا لإدارة المناطق المحمية. وحتى اليوم، هناك 16 مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات، تغطي ضمن جملة أمور، المواقع الطبيعية المقدسة في المناطق المحمية لدى

[17] http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/management/guidance_en.htm
[18] http://www.gbrmpa.gov.au/corp_site/management/zoning/planners_info
www.parks.tas.gov.au/publications/tech/management_code/summary.html

المجتمعات الأصلية والمحلية، والمناطق المحمية العابرة للحدود، والمناطق الجبلية المحمية، وفاعلية الإدارة، والتمويل المستدام، وخلافه.[19]

الغاية 4-2: تقييم كفاءة إدارة المناطق المحمية وتحسينها

موجز عن التقدم المحرز: بعض التقدم حتى اليوم وليس من المرجح بلوغ الهدف على المستويين العالمي والإقليمي بحلول عام 2010.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: تقييم حالة فاعلية الإدارة؛ تدابير لتنفيذ نتائج التقييم لتحسين فاعلية الإدارة.

32- يمكن التغاضي عن الاختلافات الإقليمية والأقاليمية الكبيرة بين البلدان عند تتبع التقدم المحرز في بلوغ هذا الهدف. وداخل إقليم ما، أشار بعض البلدان إلى تحقيق تقدم كبير في إجراء تقييمات فاعلية الإدارة. غير أنه في عدد من البلدان في نفس الإقليم، لم يتم بعد إجراء تقييم لفاعلية الإدارة. وأشار معظم البلدان المبلغة إلى اعتماد إطار فاعلية الإدارة التابع للمركز العالمي المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وأنها اعتمدت لغرض إجراء التقييمات، منهجية التقييم السريع وتحديد أولويات إدارة المناطق المحلية (RAPPAM) التابعة لصندوق حفظ الطبيعة، أو نهج سجل قياس الإنجاز. وحدد بعض البلدان بوضوح الحاجة إلى توافر هذه المنهجيات والأدوات باللغات المحلية وزيادة القدرات التقنية من أجل إجراء تقييمات فاعلية الإدارة. ولا تتاح في التقارير معلومات عن نسبة المساحة الكلية للمناطق المحمية التي تم تقييمها، أو استنتاجات من التقييمات وعن إدراج نتائج التقييمات في خطط إدارة المناطق المحمية. غير أن دراسة عالمية أجرتها جامعة كوينزلند، بدعم من الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، ومنظمة حفظ الطبيعة، والمركز العالمي المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم للبيئة، سجلت أكثر من 7600 تقييما لفاعلية الإدارة في 128 بلدا.[20] وترد تفاصيل عن الدراسة العالمية في وثيقة إعلامية.

الغاية 4-3: تقييم ورصد حالة واتجاهات المناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم في رصد التغطية والاتجاهات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية، ولكن حالة الرصد ما زالت متأخرة.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: آليات للرصد والإبلاغ؛ مدخلات في قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية.

33- أبلغ بعض البلدان (15 في المئة) عن وجود آليات لرصد التغطية، والحالة والاتجاهات على المستوى الوطني. وأشارت جميع البلدان المبلغة إلى أن وزارات البيئة هي المسؤولة عن جمع الإحصاءات السنوية عن المناطق المحمية الوطنية وتقديم المعلومات إلى قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية، وإلى الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى المستندة إلى الموقع، مثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية التراث العالمي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (CMS)، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة

[19] يمكن تنزيل الوثائق من الموقع الشبكي: www.iucn.org/about/union/commissions/wcpa/wcpa_puball/wcpa_bpg/index.cfm?

[20] ف. ليفرينغتون، وم. هوكنغز، وك. ليموس كوستا (2008). تقييم فاعلية الإدارة في المناطق المحمية: تقرير لمشروع "الدراسة العالمية بشأن تقييم فاعلية إدارة المناطق المحمية". جامعة كوينزلند، غاتون، المركز العالمي المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة حفظ الطبيعة، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، أستراليا.

للإنقراض (CITES). وأشار بعض البلدان أيضا إلى وجود برامج رصد للأنواع النادرة والمعرضة للإنقراض، والاتجار بالأنواع المعرضة للإنقراض من خلال الشبكة الدولية لرصد التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC) وغيرها. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، يوجد نظام إقليمي لرصد تغطية شبكة ناتورا 200 وحالتها واتجاهاتها استنادا إلى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء عند تقديم قوائم المواقع المحتملة والمقدمة بعد ذلك في التقارير الوطنية المرحلية.[21]

الغاية 4-4: كفالة إسهام المعارف العلمية على نحو فعال في إنشاء وتحسين فاعلية المناطق المحمية ونظم المناطق المحمية

موجز عن التقدم المحرز: تقدم معقول إلى جيد حتى اليوم.

المسائل الرئيسية التي تم بحثها لتقييم التقدم العالمي: استعمال المعارف العلمية وتحديد أولويات البحوث في مجال المناطق المحمية.

34- أشار كثير من البلدان المبلغة إلى استعمال مكثف وملائم للمعارف العلمية في إنشاء وإدارة المناطق المحمية، بما في ذلك نشر المعلومات والمعارف إلى مديري المناطق المحمية وموظفيها الميدانيين. ويقوم المركز العالمي المعني بالمناطق المحمية التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية، ومنظمات حفظ رئيسية أخرى، بانتظام بإدراج التطورات العلمية في بيولوجيا الحفظ، وتطبيقات علوم النظام الإيكولوجي والاستشعار عن بعد في المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات، وفي الأدوات والموارد. وأنشأ بعض البلدان معاهد متخصصة لإجراء البحوث في الجوانب المتعلقة بالمناطق المحمية. وأشار بعض البلدان المبلغة عن إنشاء هيئات استشارية علمية ووضع أطر مع المعاهد العلمية. وفي بعض البلدان، أعدت مناهج متخصصة على مستوى التعليم العالي ومستوى الدراسات العليا في الجامعات.

[21] http://ec.europa.eu/environment/nature/natura2000/barometer/index_en.htm

ثالثا – العقبات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وسبل ووسائل النجاح في المستقبل

القضية	المناقشة	سبل ووسائل النجاح في المستقبل
1- **التزام محدود للتنفيذ من جانب الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات المناطق المحمية**	وضعت أطر السياسة عموما لا سيما عند توافر الإرشادات والمنهجيات وأفضل الممارسات (مثل الأطر القانونية، وتحليل الفجوات، وتخطيط الإدارة وفاعلية الإدارة) ولكن يصعب الحكم على تنفيذ نتائج السياسات و/أو التقييمات. وينبغي معالجة القضايا التالية: • عدم وجود فهم واضح للالتزامات والواجبات القطرية • أولوية وطنية متدنية للمناطق المحمية وعدم وجود فهم لمنافع المناطق المحمية، والسلع والخدمات ومساهمتها في التنمية المستدامة • الوضع السياسي غير المستقر • عدم وجود التعاون الإقليمي	• استراتيجيات للتنفيذ؛ يفضل إعدادخا على المستوى الإقليمي لدعم التعاون الإقليمي والتنفيذ • كونسورتيام وطنية تعمل مع نقاط الاتصال الوطنية المعنية ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية من أجل تنفيذ أفضل الممارسات والإبلاغ عن التقدم المحرز • إيصال منافع المناطق المحمية؛ والتشجيع على إجراء التقييمات الاقتصادية للمساعدة في زيادة التوعية
2- **عدم كفاية الدمج في الأولويات والخطط الإقليمية/الوطنية للمناطق المحمية**	المشاكل المتعلقة بدمج التركيز على: • عدم التنسيق بين القطاعات • تشريعات وسياسات وطنية متعارضة • عدم وجود آليات للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين • عدم وجود شفافية في عملية صنع القرار	دعم إقليمي أكبر للحكومات من خلال الشبكات الإقليمية والوطنية المنشأة والشراكات "أصدقاء برنامج العمل بشأن المناطق المحمية" من أجل إبراز أفضل الممارسات، وتقديم المشورة والمعونة في مجال التنفيذ لدعم إقامة بيئات تمكينية للمناطق المحمية على نحو أفضل.
3- **صعوبة تحقيق المواعيد النهائية في البلدان ذات القدرات المتدنية**	تقدر الفجوة في تمويل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية بنسبة 60-70 في المئة. وتفاقم نقص التمويل المتوقع بفعل عدم إعداد البلدان لاستراتيجيات لضمان التمويل طويل الأجل لنظمها الوطنية للمناطق المحمية. وبالرغم من أن القدرات ما زالت تشكل مشكلة بالنسبة لبعض الأهداف الأكثر طموحا في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، تتمثل العقبات الرئيسية في التنفيذ المرتبط بدرجة أكبر بنقص الأدوات/الإرشادات/أفضل الممارسات (أي بالعلاقة إلى الموضوع رقم 2). وسيكون هناك تباين واضح في معدلات التنفيذ بين مختلف البلدان التي أعدت نظما للمناطق المحمية وإدارتها بدرجة جيدة وبين تلك البلدان التي لم تفعل ذلك. وبناء عليه، ينبغي أن ينظر برنامج العمل بشأن المناطق المحمية استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وليس مجرد تحقيق الأهداف.	هناك حاجة إلى تحديد أولويات بدرجة أكبر في إعداد تقييمات الاحتياجات؛ واستراتيجيات التمويل؛ والخطط المالية وخطط الأعمال. ونظرا لأن ذلك يمثل أولوية بالنسبة لمرفق البيئة العالمية والمانحين الآخرين، هناك فرصة كبيرة للعمل مع الأطراف على إعداد التخطيط المالي والتمويل المالي المناسبين. وهناك حاجة أيضا إلى أشكال متعددة من تنمية القدرات بالعلاقة إلى عناصر برنامج العمل بشأن المناطق المحمية التي لا يمكن تنفيذها بشكل مناسب – وينبغي إعداد الأدوات فورا واختبارها ميدانيا (أي بالعلاقة إلى التكاليف والمنافع).

القضية	المناقشة	سبل ووسائل النجاح في المستقبل
4- **عدم وجود خطط عمل مفصلة للتنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي**	تتعلق هذه المشاكل بالمشكلة المذكورة أعلاه، ولكنه تعكس أيضا الحاجة إلى تنمية القدرات، وأدوات وإرشادات إضافية، وغير ذلك.	إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية كجزء من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والخطط الإقليمية.
5- **تنفيذ محدود لعنصر البرنامج 2**	عنصر البرنامج 2 في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية الذي يتعلق بقضايا الحوكمة، والمشاركة، والإنصاف وتقاسم المنافع ما زالت أقل جزء يتم تنفيذه من البرنامج؛ وتشمل المشاكل ما يلي: • الإشراك غير الكافي للمجتمعات الأصلية والمحلية في تخطيط وإدارة المناطق المحمية • مقاومة المجتمعات المحلية للمناطق المحمية • عدم تطبيق الحكومات لطائفة واسعة من أنماط الحوكمة في استراتيجيات المناطق المحمية	يمكن إعداد استراتيجيات مختلفة، تشمل ما يلي: • بيان عن المناطق ذات الاهتمام المتبادل، والعمليات المتفق عليها وغيرها بين بعض منظمات الشعوب الأصلية ومنفذي برنامج العمل بشأن المناطق المحمية • إبلاغ أفضل ونشر أفضل للمعلومات بالعلاقة إلى المناطق المحمية المعينة/المدارة من الشعوب الأصلية والشعوب التقليدية • إبلاغ أفضل عن (والتقدم المحرز في) كيفية تعزيز وتنويع أنماط الحوكمة فيها
6- **إبلاغ محدود عن تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وعدم وجود إطار للإبلاغ**	• فجوات مختلفة في الإبلاغ تتعلق بنموذج الإبلاغ	• اعتماد عملية إبلاغ فعالة تنشر تحديثات دورية بدرجة أكبر، باستعمال أطر قياسية سهلة الاستعمال وتستند إلى الإنترنت والويت يمكن أن تظهر حالات التقدم الشامل في تحقيق غايات برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.
7- **عدم كفاية المعارف بخصوص برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، ونشر الأدوات، وأفضل الممارسات والتدريب وكلها تعرقل التنفيذ**	في بعض الحالات، لا يساند أفضل الممارسات المبينة في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية مبادئ توجيهية وأدوات مناسبة لتنفيذ الأنشطة؛ وبالرغم من إجراز التقدم،ما زال هناك نقص في الطرائق والإرشادات البسيطة والتي يمكن فهمها بسهولة والمتوافرة باللغات المحلية ودعمها بنماذج للتدريب وأمثلة عن أفضل الممارسات. وتتعلق الفجوات المحددة بما يلي: • طرائق تقدير قيمة المناطق المحمية • تحليل التكاليف والمنافع	• المشورة، وأفضل الممارسات والأدوات بالعلاقة إلى تقييم التكاليف والمنافع والتقاسم المنصف لها • أشارت بلدان كثيرة إلى نقص الخبرات والقدرات في مجال تقدير قيمة سلع وخدمات المناطق المحمية • ترجمة أكبر للأدوات القائمة

- - - -